

أثر السياسة المالية والنقدية على الصادرات خارج المحروقات بالجزائر

دراسة قياسية للفترة 1990 الى 2021

**Effect of Monetary and Financial policy on the Exports outside Hydrocarbons in Algeria
With a standard study for the period 1990 to 2021**ط.د حنصالي سليمان عبد الحافظ¹، د.رشاش عباسية²¹ جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، مخبر تسيير المؤسسات، الجزائر، hansalisouleyman@gmail.com² جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي MIFMA، الجزائر، rechach2004@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025/09/15

تاريخ القبول: 2025/08/11

تاريخ الاستلام: 2024/11/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد إمكانية وجود علاقة طويلة الأمد بين الصادرات خارج المحروقات كمتغير داخلي يتحدد عن طريق النموذج ووسائل السياسة المالية والنقدية كمتغيرات خارجية، أين تم التطرق أولاً للعلاقة النظرية بين الصادرات ووسائل السياسة النقدية والمالية ثم اختبار النموذج القياسي ARDL للفترة ما بين 1990 إلى 2021. حيث تم التوصل لعدم وجود علاقة طويلة الأمد ما بين الصادرات خارج المحروقات وكل من الانفاق العام، حجم العرض النقدي والاستثمارات الأجنبية المباشرة، غير أن النموذج دون تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يقبل إمكانية تكامل مشترك، بينما بتأثيرها بينت النتائج إمكانية وجود التكامل المشتركون إثبات نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة الطويلة الأمد، ما يضع خيار الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية ضروري لتحقيق مرونة الجهاز الإنتاجي ومن خلال ذلك الصادرات خارج المحروقات اتجاه السياسة المالية والنقدية وامتداد العلاقة إلى المدى الطويل.

كلمات مفتاحية: سياسة؛ مالية؛ نقدية؛ صادرات؛ جزائر؛ نموذج ARDL.**تصنيفات JEL:** F1، E6، E5، C1**Abstract:**

This study aims to identify the possible long run correlation between exports outside of hydrocarbons like endogenous variable and financial or monetary policy tools like exogenous variables, where the theoretical relationship was first discussed, than standard ARDL model was tested for the period between 1990-2021, as it was concluded that there is no long run correlation between exports outside of hydrocarbons and public spending, size of money supply and direct foreign investment, What makes the option of structural economic reforms necessary to achieve flexibility in the production system and through that in non-hydrocarbon exports to the direction of financial and monetary policy at a relationship extend in the long term.

Keywords: Policy; Financial; Monetary; Exports; Algeria; ARDL Model.**Jel Classification Codes:** E5, E6, F1, C1

1 مقدمة:

وضعت النظرية الكينزية تدخل الدولة عن طريق وسائل السياسة النقدية والمالية ضرورة لرفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدل التشغيل مع الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات كأهداف نهائية عن طريق أهداف وسيطية كسعر الفائدة وسعر الصرف، والوصول لهدف توازن ميزان المدفوعات لا يكون إلا من خلال رفع مستوى الصادرات بما فيها خارج المحروقات (تقليل المخاطر المرتبطة بانخفاض أسعار المحروقات) والتقليل من حجم الواردات، ومستوى الصادرات خارج المحروقات غالبا ما يؤخذ كمتغير خارجي بالنماذج الكلية والقياسية، لكن بما أن الحكومة تأخذ رفع مستوياته كهدف فإننا سنستعمل الدراسة القياسية باستخدام نموذج ARDL بهدف الوصول لإمكانية وجود سيورة طويلة الأمد ما بين الصادرات خارج المحروقات ووسائل السياسة المالية والنقدية.

الإشكالية: هل يوجد علاقة طويلة الأمد ما بين صادرات الجزائر خارج المحروقات كمتغير داخلي ووسائل السياسة المالية والنقدية كمتغيرات خارجية؟

الفرضيات الممكنة: لا يوجد سيورة طويلة الأمد ما بين الصادرات خارج المحروقات كمتغير داخلي ووسائل السياسة المالية والنقدية كمتغيرات خارجية بالنظر للتحليل النظري الكلي الذي في حالة عدم توفر شرط وجود ارتباط ما بين ارتفاع حجم الدخل الإجمالي بالدرجة الأولى ثم الصادرات عن طريق ذلك إلا من خلال وجود مرونة بالجهاز الانتاجي اتجاه التغيرات بوسائل السياسة المالية والنقدية. كما يمكن أن تكون علاقة طويلة الأمد ما بين الصادرات خارج المحروقات والمتغيرات المذكورة في حالة تغير في الهيكل الانتاجي وتوفر مرونة بالجهاز الإنتاجي من خلال تعديلات هيكلية.

الدراسات السابقة :

أغلب الدراسات ركزت على أثر السياسة المالية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمثال؛

- دراسة بعنوان "سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي" للباحث وليد عبد الحميد عايب، استخدم في دراسته نموذج سانت لويس والذي قام بتطويره جوردن وأندرسون، لبيان أثر وفعالية سياسة الإنفاق الحكومي على النمو، حيث أخذ النموذج الإنفاق الحكومي كمتغير يمثل السياسة المالية وعرض النقود كمتغير يمثل للسياسة النقدية مع تكييف الدراسة مع معطيات الاقتصاد الجزائري بإضافة الإيرادات النفطية كمتغير ثالث، وقد تم تقدير معالم هذا النموذج في الجزائر خلال الفترة 1990-2007 وبفحص المعلمات المقدرة تبين وجود معلمات غير معنوية إحصائيا وهي معلمة عرض النقود والتي تم استبعادها، والتوصل للنتائج التالية:

قوة الارتباط الطردية ما بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وكل من الإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية بمعامل جودة النموذج أو معامل التحديد R^2 بقيمة 0.993 مما يثبت الدلالة الإحصائية للنموذج.

وخلصت الدراسة إلى أن استخدام الإصدار النقدي الجديد لتمويل الإنفاق الحكومي سيرفع من قيمة المضاعف إلى 0.79 وهذا يدل على الأثر الإيجابي لسياسة رفع الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي؛

- مقال بعنوان "تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر" للباحث ب. هارون-جامعة باتنة 2020، مع دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، التي خلصت إلى أن الاستثمار الأجنبي لا يحفز النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة ما بين 1990 إلى 2017.

في حين الدراسات التطبيقية ما بين متغيرات السياسة المالية والميزان التجاري تبقى قليلة ونذكر أهمها؛

- أطروحة الدكتوراة للباحثة نسيم بن يحيى 2019 جامعة تلمسان بعنوان "أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة"، وفي دراستها للنموذج الثاني (ص151) لعلاقة الارتباط بين المتغير التابع الميزان التجاري bc ومتغيرات أسعار البترول pet، الانفتاح التجاري ouv، الاستثمار inv، الكتلة النقدية m2/pib، والتضخم inf، وجدت علاقة ارتباط طردية بين pet و bc وبين bc و m2/pib (0.47 و 0.13 على التوالي) وعلاقة طردية متوسطة بين bc و ouv، في حين علاقة عكسية بين bc و inf. وبخصوص دراسة السببية أظهرت نتائج evIEWS لاختبار granger بالخصوص وجود علاقة سببية في اتجاه pet يسبب bc. (يحيى، 2019)

- دراسة قياسية للباحثين حايّد حميد والبشير عبد الكريم بجامعة شلف لأثر النمو الاقتصادي على الصادرات، والتي وضعت من خلالها فرضيات لأي من المتغيرين يسبب الآخر أو كلاهما يسبب الآخر وخلص من خلالها إلى أن هناك علاقة سببية بالاتجاه حجم الصادرات يؤثر على معدل النمو، ولا توجد علاقة سببية بالاتجاه معدل النمو يؤثر على حجم الصادرات. (أ. حايّد و عبد الكريم البشير، 2018) لكن الدراسات المذكورة لم تأخذ بعين الاعتبار الصادرات خارج المحروقات وأغلبها درست تأثير الميزان التجاري (X-M).

2 الجانب النظري:

1.2 مفاهيم مرتبطة بالسياسة المالية والنقدية:

بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929، ظهر أن تحقيق التوازن بالاقتصاد الجزئي لا يعني بالضرورة تحقيق التوازن على المستوى الكلي، حيث بدأ الاقتصاديون يشككون في صلاحية جهاز السوق في تحقيق التوازن الوطني وضمان الاستخدام الكامل، حيث ارتفعت سنة 1933 معدلات البطالة وانخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول، وفي سنة 1936 انتقد البريطاني جون مينار كينز في كتابه "النظرية العامة للاستخدام الفائضة والنقد" المذهب الكلاسيكي وركز على ضرورة الاهتمام بالتحليل الاقتصادي الكلي، بذلك بدأت معالم السياسة المالية والنقدية تتضح للحكومات لتحقيق الاستقرار الكلي. (صخري، 2005، صفحة 9)

- السياسة الاقتصادية

السياسة الاقتصادية بما فيها المالية والنقدية تعرف بأنها القرارات المختلفة المتعلقة بالخيارات المرتبطة باستراتيجية التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي، من خلال قنوات التأثير التي تشمل سعر الفائدة وسعر الصرف.

الاقتصادي يمكنه تبني عدة مواقف عن كيفية العمل ووضع الخيارات المرتبطة بالسياسة الاقتصادية، بتجاهل السياسة والاهتمام بدراسة آثار الخيارات العمومية (الاقتصاد الإيجابي)، أو البحث عن كيفية التأثير من خلال وضع مجموعة توصيات واقتراحات (الاقتصاد المعياري)، أو أخذ السياسة الاقتصادية كهدف للدراسة واستخراج المحددات والقيم التي تسمح بتحقيق أهداف هذه السياسة (الاقتصاد السياسي). وبذلك يمكن تبني السياسة الاقتصادية من ثلاث وجهات نظر. (bénassy, coeuré, jaquet, & pisani, 2012, p. 25)

الاقتصاد الإيجابي: تبني رؤية اقتصادي sirius الذي اهتم بتحديد قنوات تأثير خيارات وقرارات السياسة الاقتصادية على سلوك المستهلك والمنتج والخواص بصفة عامة، فهو يحلل مثلاً أثر رفع الإنفاق العمومي، إصلاح النظام الجبائي أو تنظيم سوق العمل، وفي ذات الإطار خصائص سلوك المتعاملين الاقتصاديين، كتكنولوجيا الإنتاج بالنسبة لسلوك المستهلك، فبالنسبة لهذه الرؤية تؤخذ القرارات المتعلقة

بالسياسة الاقتصادية كمتغير خارجي أي يتحدد خارج النموذج الذي يدرس الأثر الناتج، فهذه النظرة التحليلية تدرس أثر رفع معدل الفائدة وانخفاض معدل الادخار مثلاً بالنسبة للأعوان الاقتصاديين في نفس الإطار.

الاقتصاد المعياري: يركز على مكتسبات الاقتصاد الإيجابي التي تعتمد على معرفة أثر الخيارات الاقتصادية للحكومة، مع اشتراط أساليب إضافية (نماذج محاكاة اقتصاد البلد، أساليب التنبؤ بالاقتصاد القياسي أو أساليب اتخاذ القرار ببحوث العمليات) تساعد على تحديد تكلفة خيارات متعددة لتنفيذ سياسة اقتصادية محددة، كأن يحدد الاقتصادي تكلفة سياسة تهدف لخفض معدل البطالة ويفترض سياستين ممكنتين لتحقيق الهدف، خيار السياسة الأولى يتحقق ثمنه بخفض متوسط الأجر المتوسط، والخيار الثاني ثمنه ارتفاع الفوارق الاجتماعية، مما يفرض وضع تفضيلات معينة نتيجة دراسة مختلف النتائج المختلفة لعملية المحاكاة لكل سيناريو محتمل.

الاقتصاد السياسي: يضع الدولة كمتعامل اقتصادي مثلها مثل القطاع الخاص تسعى لتعظيم عائدها وتدئنة تكاليفها، وقراراتها تعتبر كمتغير داخلي، ولا تعتبر المتعامل المسيطر على الاقتصاد.

الوظائف الاقتصادية للقطاع الحكومي:

يقسم richard musgrave مهام القطاع الحكومي كالتالي؛

- التخصيص الأمثل للموارد المحدودة من خلال السعي أثناء عملية الإنتاج بالمؤسسات التي تكون الدولة طرفاً مساهماً فيها كلية وجزئياً لتعظيم الربح تحت قيد الميزانية أو الدخل، وتسعير للمنتج يساوي أو يفوق التكلفة الحدية له، مع ترقية الاستثمار بالقطاعات التي تحقق أرباحاً ومردوداً إيجابياً والحد من المشاريع التي نتيجهها محاسبية سلبية؛
- إعادة توزيع الدخل بهدف الحد من الفوارق الاجتماعية من خلال تقليل الفوارق بين مداخيل أفراد المجتمع، مع الالتزام بتعويض يتوافق مع المردود، ويتجسد من خلال دعم الطبقات الهشة للمجتمع؛
- ضبط السياسة المالية والنقدية عبر تحديد الحكومة لبرنامج وإستراتيجية اقتصادية تتجسد من خلال قانون الميزانية الذي يضع مخطط نشاط الحكومة، بسياسة مالية ونقدية توسعية تهدف لرفع معدل النمو ومستويات التشغيل، مع معدل مقبول للتضخم. (wallace.oates، 1968، صفحة 37)

كما يمكن تحديدها أيضاً كالتالي:

- وضع وتطبيق التنظيمات الاقتصادية التي تحدد القواعد الاقتصادية العامة التي يضع على أساسها مختلف المتعاملين الاقتصاديين الخواص قراراتهم واستراتيجياتهم، كقواعد المنافسة، حماية المستهلك، مراقبة الأسواق المالية... الخ؛
- التحصيل والإنفاق من خلال سياسة الميزانية، بالتأثير على دخول العمال المتاحة من خلال الضرائب على الدخل واقتطاعات التأمين والتحويلات المختلفة لفائدتهم، وعلى نتائج المؤسسات من خلال مختلف الضرائب المباشرة والمقتطعة والإعانات المقدمة؛
- خلق وتسيير النقود باختيار السياسة النقدية ونظام الصرف المناسبين من طرف البنك المركزي الذي يهدف من خلال وسائل السياسة النقدية المتمثلة أساساً في سعر الخصم والاحتياطي الإجمالي إلى الحفاظ على قيمة العملة الوطنية وتوفير السيولة للاقتصاد؛
- إنتاج السلع والخدمات، حيث توضع على عاتقها توفير بعض السلع والخدمات بالقطاعات الحساسة، كتوفير الخدمات الصحية، الطاقة وغيرها؛
- تحديد السياسة التجارية وإبرام الاتفاقيات مع باقي دول العالم، بدعم التحرير التجاري في إطار التوجه التجاري العالمي بعد الحرب العالمية الثانية أو ضبطه في إطار مدروس لحماية الاقتصاد الوطني. (jaquet، coeuré، bénassy، و pisani، 2012، صفحة 32)
- السياسة النقدية:

مجموع التدابير والإجراءات التي يستعملها البنك المركزي أو السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الاقتصاد لضمان استقرار الأسعار ومعدل الصرف، أو هي التدابير التي يتخذها البنك المركزي لمراقبة عرض النقد وتحديد شروط التبادل النقدي. بموجب المادة 64 من القانون رقم 09-23 مؤرخ في 21 يونيو 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، تعود للمجلس النقدي والمصرفي صلاحية تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، ولهذا الغرض يحدد المجلس الأهداف النقدية لا سيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية والائتمانية ويحدد أدوات السياسة النقدية وكذا وضع قواعد الحذر في السوق النقدية وتؤكد من نشر المعلومات عن السوق ترمي إلى تفادي مخاطر الاختلال، تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف، ووضع التنظيم للصرف وتنظيم سوق الصرف.

وسائلها:

- التسهيلات الدائمة: تنقسم إلى التسهيلات الهامشية للسلف لمدة 24 سا والتسهيلات الهامشية للودائع بمعدل فائدة للبنوك التي لديها فائض بالسيولة يحدده البنك المركزي؛
 - تأطير القرض: من خلال تحديد سقف أعلى لحجم الائتمان الذي لا يمكن لبنك تجاري محدد تخطيه، أو التدخل من خلال سعر إعادة الخصم للتأثير على حجم الائتمان الممنوح؛
 - معدل إعادة الخصم: الذي يمثل السعر المفروض على عمليات إعادة الخصم للأوراق التجارية قبل حلول آجال استحقاقها في حالة لم تتوفر السيولة اللازمة لدى البنوك لخصمها ويلجأ البنك المركزي لرفعه إذا أراد تخفيض السيولة أو حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية أي سياسة انكماشية وإلى تخفيضه في حالة العكس؛
 - السوق المفتوحة: بحيث يتدخل البنك المركزي في السوق المالي مشتريا للأوراق المالية والسندات في حالة السياسة التوسعية ويرفع من خلالها سيولة الاقتصاد، كما يطرح السندات الحكومية للبيع والاكتتاب بها لتخفيض حجم السيولة بالاقتصاد في حالة السياسة النقدية الانكماشية. (ط. لطرش، 2010، صفحة 157)
 - السياسة المالية:
- تتمثل في إجراءات السلطة الحكومية المنفذة من خلال قانون الميزانية لهدف التأثير على المجاميع الاقتصادية، كما يمكن تعريفها بالإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الدولة من ناحية وبمستوى وهيكل التحصيل من ناحية أخرى؛ (caron.mathieu، 2007، صفحة 32)
- يرخص لتنفيذ مداخليل ونفقات الدولة سنويا من خلال قانون الميزانية وفق ما هو محدد بالجزائر مثلا بموجب القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية؛
- المداخليل:** تشكل مداخليل الدولة المتشابهة عموما بأغلبية الدول من الإيرادات ذات الطابع الجبائي، الغرامات، الدخل من أملاك الدولة، الإتاوات مقابل الخدمات المقدمة، نواتج مختلفة ومداخليل الدولة الناتجة عن مساهمتها المالية القانونية وتسيير محفظتها، إلا أن أداة السياسة المالية تتجسد في الضرائب بالخصوص التي تمثل ما تستلمه الحكومة من الأفراد والمؤسسات بدون مقابل، حيث تؤثر على سلوك المستهلك من جهة وسلوك المؤسسات من ناحية أخرى فهي تعتبر عامل محدد لحجم الاستهلاك والاستثمار عبر قنوات التأثير المختلفة؛
- النفقات:** ما تنفقه الحكومة مقابل حصولها على السلع والخدمات، يضاف إليها ما تدفعه الحكومة للمؤسسات والأفراد بدون مقابل.

- الأهداف الوسيطة للسياسة المالية والنقدية:
- سعر الفائدة الذي يعبر عن المعدل التوازني الذي يحقق التوازن بين الطلب على رأس المال المتجسد في الاستثمار وعرضه المتمثل في الادخار، الذي يتأثر بالسياسة النقدية والمالية الانكماشية أو التوسعية ويؤثر بذلك على حجم الاستثمار.
- الأهداف النقدية الكمية التي يعبر عنها بأحد المجاميع النقدية التي يهدف من خلالها إلى التحكم مباشرة في كمية النقود ويمكن على هذا الأساس اختيار أحد مكونات الكتلة النقدية M_1, M_2 أو حتى M_3 ويتوقف اختيار المجموع النقدي على استقرار سرعة تداول النقود وعلى قدرة التنبؤ بها. (ط. لطرش، 2010، صفحة 137)

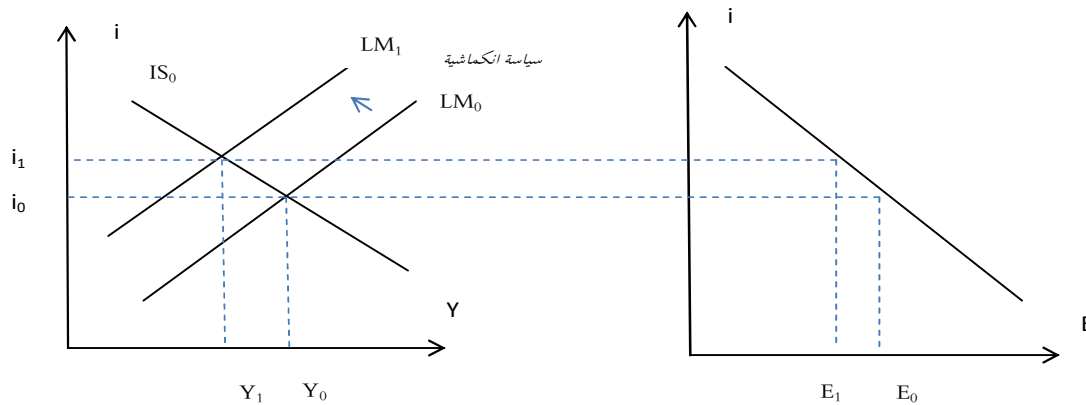
- سياسة سعر الصرف:

الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية التي تستهدف التأثير في سعر الصرف وفقا لنظام الصرف المعتمد، لغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، ولمعرفة سياسة سعر الصرف الواجب اتخاذها يجب تحديد العلاقة بين سعر الصرف والسياسة المالية والنقدية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي؛

العلاقة بين السياسة النقدية وسعر الصرف:

انتهاج البنك المركزي لسياسة نقدية من خلال تخفيض حجم النقود المتداولة، يؤثر على منحنى التوازن بسوق النقود بحيث ينزاح منحنى LM_0 إلى LM_1 باليسار مع بقاء منحنى توازن سوق السلع والخدمات المحدد عند IS_0 ، ما يرفع من معدل الفائدة الناتج عن انخفاض عرض رؤوس الأموال أو الادخار ما يسمح بارتفاع الطلب على السندات المحلية بسوق رؤوس الأموال ويحفز انتقال رؤوس الأموال إلى داخل البلد ويحسن من ميزان مدفوعاته وقيمة العملة الوطنية من E_0 إلى E_1 فتتخفّض بذلك الصادرات لاكتساب السلع الأجنبية ميزة سعرية، ما يخفض قيمة الناتج المحلي الإجمالي من Y_0 إلى Y_1 ، وفق ما هو مبين بالشكل (02)(م. هوشيار، 2006، صفحة 317).

الشكل 02 : أثر السياسة النقدية على سعر الصرف و ميزان المدفوعات



العلاقة بين السياسة المالية وسعر الصرف:

التوازن بين موارد واستخدامات الاقتصاد الكلي؛

$$Y + T + X = C + TR + I + G + M \Leftrightarrow (Y - C) + (T - TR - G) + (X - M) = I$$

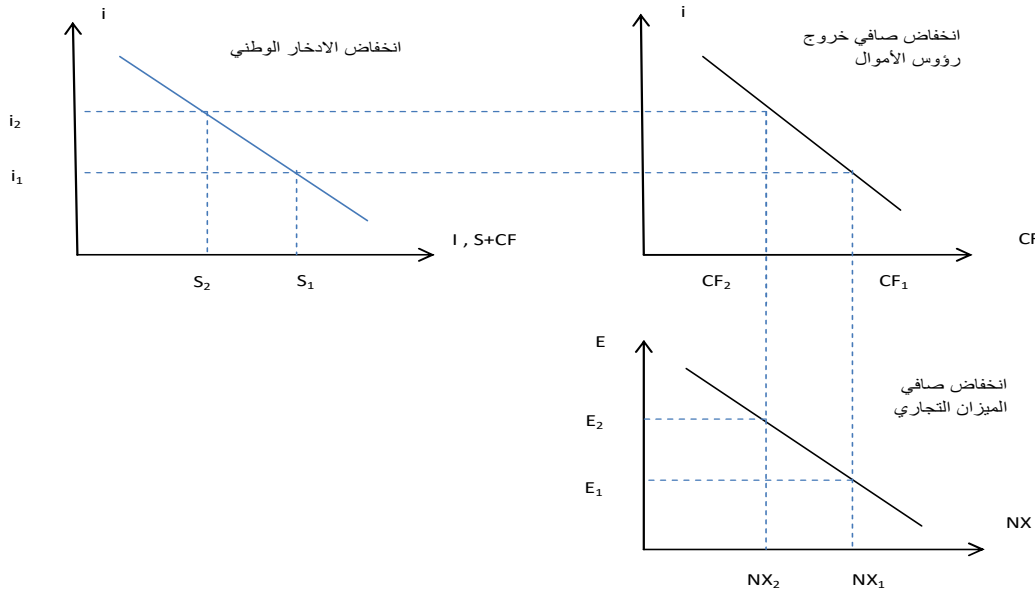
$$S_P + S_G + C_F = I$$

ما ينتج عنه شرط تساوي الادخار الوطني المتشكل من الادخار الخاص مضاف إليه الادخار الحكومي (S) ومجموع الاستثمار وصافي حركة رؤوس الأموال (I+CF)؛

وفي حالة اتباع دولة ما سياسة مالية توسعية من خلال تخفيض الضرائب أو رفع الانفاق الحكومي والتحويلات، فينتج عنه انخفاض الادخار الوطني من S_1 إلى S_2 مع ارتفاع سعر الفائدة من i_1 إلى i_2 ، وارتفاع معدل الفائدة ينتج عنه انخفاض في خروج رؤوس الأموال إلى الخارج من CF_1 إلى CF_2 ، ما يحسن من وضعية ميزان المدفوعات وبالتالي يرفع قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية من E_1 إلى E_2 ، الوضعية التي تعطي الواردات الأجنبية ميزة سعرية أمام المحلية والعكس الصادرات المحلية تكون أعلى سعر من المنتجات المحلية ما يضعف من وضعية الميزان التجاري من NX_1 إلى NX_2 ، ويخفض قيمة العملة وفق ما هو مبين بالشكل (01) أدناه.

بالتالي فإن أثر السياسة المالية يعتمد على استمرار السياسة المالية التوسعية لأجل طويل حتى يستمر التحسن بميزان المدفوعات من خلال تحسن صافي دخول رؤوس الأموال للبلد وحجم حركة رؤوس الأموال، وفي حالة سياسة توسعية لأجل قصير فقط فقد يكون الأثر السلبي على ميزان المدفوعات هو الأكبر.

الشكل 01 : أثر السياسة المالية على سعر الصرف و ميزان المدفوعات



فقد يتطلب الوضع رفع رصيد ميزان المدفوعات تدخل الحكومة عبر البنك المركزي من خلال تخفيض سعر الصرف الذي يشترط مرونة كل من الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب الواردات اتجاه سعر الصرف وفق منهج المرونات وشرط مارشال ليرنر.(ف.مختاري، 2018، صفحة 26)

2.2 السياسة المالية والنقدية الجزائية لترقية الصادرات:

■ السياسة المالية بالجزائر:

- التسهيلات الضريبية الموجهة لتشجيع الاستثمار الخاص والصادرات:

تتجسد في التسهيلات الضريبية من خلال الإعفاءات الجزئية والكلية لفائدة المؤسسات المنتجة بصفة عامة، المنصوص عليها بقانون الضرائب المباشرة وغير المباشرة والمتمثلة في؛

الضريبة على الأرباح: الإعفاءات الكلية منها على عمليات تصدير السلع والخدمات، باستثناء تلك المنجزة من طرف شركات النقل البري والبحري والجوي وعمليات إعادة التأمين والبنوك، وكذا لمعاملتي الهاتف النقال وحاملي تراخيص إقامة واستغلال خدمات تحويل الصوت عبر بروتوكول الأنترنت والمؤسسات الناشطة في المجال القبلي أو البعدي للإنتاج في القطاع المنجمي؛ مع إعفاءات بصفة مؤقتة على الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوي المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لمدة 3 سنوات ابتداءً من تاريخ بداية المشروع، وكذا المؤسسات السياحية لمدة 10 سنوات باستثناء الوكالات السياحية، وفق ما نصت عليه المواد من 135 إلى 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (ق.الضرائب، 2022)

الضريبة على الدخل الإجمالي: الإعفاءات الكلية منها على المداخل الناتجة عن عمليات تصدير السلع والخدمات (رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة لدى بنك موطن)، وكذا المداخل التي تم استخدامها خلال سنة تحقيقها في المساهمة في رأس مال شركات إنتاج السلع والأشغال أو الخدمات؛

مع إعفاءات مؤقتة الأنشطة التي يمارسها الشباب أصحاب الاستثمارات أو الأنشطة أو المشاريع المؤهلون للاستفادة من أنظمة دعم التشغيل التي تسيروها "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"، "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" و"الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" وذلك لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداءً من تاريخ الشروع في الاستغلال، وتمدد المدة إلى سنتين (02) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 03 عمال، وكذا عندما تتواجد الأنشطة بالجانب تمدد لعشر (10) سنوات، والنشاطات الناجمة عن نشاط حرفي تقليدي لمدة 10 سنوات، وفق ما نصت عليه المادة 10 من القانون المذكور؛

- الإعانات الموجهة لترقية وتسهيل عملية التصدير:

من أدوات السياسة المالية تخصيص إعانات للمؤسسات المصدرة، وقد أنشئ الصندوق الخاص لترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996، بغرض تقديم الدعم لغرض ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق التكفل بجزء من تكاليف المشاركة في المعارض التجارية، تكاليف الدراسة، استكشاف الأسواق الخارجية بالإضافة لتكلفة إنشاء العلامات التجارية وحماية جودة المنتوجات بالخارج؛ تتكفل الخزينة العمومية بتمويلها بحصة قدرها 5% من الرسم على مداخل الاستثمار؛

حيث يتم دعم وترقية الصادرات بواسطة حساب بعنوان "الصندوق الخاص بترقية الصادرات" حيث تتولى وزارة التجارة وترقية الصادرات بتسيير كافة الموارد المالية والمادية لدعم الشركات المصدرة فعلياً عبر ثلاث بنود من بين التسعة المقررة قانوناً؛

- بعنوان المشاركة في المعارض والصالونات المتخصصة في الخارج، 80% في تلك المدرجة في البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر، 50% في حالة المشاركة الفردية في المعارض الأخرى و100% في حالة المشاركة ذات طابع استثنائي بناء على قرار سياسي؛

- بعنوان نقل وعبور ومناولة البضائع الموجهة للتصدير، 50% في حالة النقل الدولي للمنتجات القابلة للتلف باستثناء التمور، 25% في حالة النقل الدولي للمنتجات غير الزراعية إلى وجهات بعيدة و80% في حالة النقل الدولي للتمور وبالنسبة لجميع الجهات. (و.التجارة، 2023)

وقدم إنشاء الصندوق الخاص بترقية الصادرات بموجب المادة 195 من الأمر 27-95 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995 المتعلق بقانون المالية 1996 وأوكلت مهام تسييرها لوزارة التجارة؛

تم تقديم النفقات المؤهلة للتعويض الجزئي أو الكلي المنصوص عليها في القانون الأول ضمن بندين وبعض التعديلات المستحدثة أصبح عدد البنود تسعة كما هو مبين أدناه:

- المصاريف المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية وإعلام المصدرين ودراسة سبل تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير؛
 - المصاريف المتعلقة بالمشاركة في التظاهرات والمعارض والصالونات المتخصصة بالخارج وكذا مشاركة المؤسسات في المنتديات التقنية الدولية؛
 - الدعم الجزئي للشركات الصغيرة والمتوسطة قصد إعداد تشخيص للتصدير وإنشاء خلايا تصدير داخلية؛
 - تغطية جزء من تكاليف استكشاف الأسواق الخارجية التي يتحملها المصدرون وكذا المساعدة لإنشاء أولى للوحدات التجارية على مستوى الأسواق الخارجية؛
 - المساعدة في مجال طبع وتوزيع الدعائم الترفوية للمنتجات الموجهة للتصدير واستعمال التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال؛
 - المساعدة في مجال إنشاء العلامات التجارية وحماية المنتجات الموجهة للتصدير وكذا تمويل المبادرات على الأبحاث الجامعية التي تساهم في تحسين وإنشاء منتوجات معنية بالتصدير خارج المحروقات؛
 - المساعدة المتعلقة بوضع برامج التكوين المتخصص في مهن التصدير؛
 - تكاليف النقل الدولي للمنتجات السريعة التلف أو المصدرة إلى وجهة بعيدة؛
 - التكاليف المتعلقة بالتنظيم والمشاركة في التظاهرات الاقتصادية الخاصة المنظمة على المستوى الوطني والمخصصة لترقية المنتوجات الجزائرية الموجهة للتصدير. (م.الحاسبة، 2022، صفحة 72)؛
- اعتمدت وزارة التجارة ثلاث مقررات تخص إجراءات الدعم لترقية الصادرات فيما يتعلق بالمشاركة في المعارض، تغطية جزء من تكاليف النقل وجزء من مصاريف التكوين المتخصص في مهن التصدير؛
- تمنح الإعانات حصرا على أساس طلب الإعانة تتقدم به المؤسسة المعنية وذلك في آجال 13 شهرا ابتداء من تاريخ التصدير؛
- بخصوص البند "8" تكاليف نقل الصادرات فإن الدعم المالي المقدم من طرف الصندوق يخص فقط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا يتعدى رقم أعمالها 10 ملايين دولار، أما بالنسبة للبند "7" التكوين المتخصص في مهن التصدير فقد اسند تنفيذها حصريا للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، لقد تم تقديم طلبات لتعويض خلال الفترة ما بين 2018-2020 إلا أنه لم يتم أي تعويض في هذا البند؛
- وفيما يتعلق بإعانة المشاركة في المعارض فقد قامت وزارة التجارة وترقية الصادرات بتفويض الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX) لتنفيذ البرنامج الرسمي السنوي المتعلق بالمشاركة في المعارض والتظاهرات بالخارج وتفويض خاص لتحضير المشاركة في المعارض التجارية الوطنية والأجنبية الهامة؛
- إن باقي البنود مهمة ومن شأنها توسيع نطاق الصادرات لكنه لم يتخذ أي إجراء في هذا المجال كما هو الحال للبند "6" الذي يوضع للتكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بإنشاء جودة العلامات التجارية واستدامتها. (م.الحاسبة، 2022، صفحة 74)
- كما بلغت الإيرادات السنوية للصندوق خلال سنتي 2019 و2020 ما يقارب 5 مليار دج، كما أن أرصدة السنوات السابقة ارتفعت من 42 مليار دج 2017 إلى 49 مليار دج سنة 2020 وهكذا فقد ارتفعت الإيرادات الإجمالية بنسبة 10.1% و9% خلال سنتي 2019 و2020 على التوالي؛
- في الواقع فإن الإيرادات المدفوعة لا تمثل سوى 3% من الإيرادات المتاحة لسنة 2020، ويعود الرصيد المسجل إلى ثقل الإجراءات الإدارية وعدم إيداع ملفات الاستفادة من المؤسسات وهو ما يطرح مشكل التعديلات الهيكلية من خلال الآليات الاقتصادية التي تعمل على زيادة عدد المؤسسات بصفة عامة والمصدرة منها بصفة خاصة. (م.الحاسبة، 2022، صفحة 75)
- الإعانات الموجهة لدعهم الإنتاج عموما:
- تجسدت من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي المختلفة؛
- بداية برنامج الفترة ما بين 2001 إلى 2004 والذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري، وجه منها 45 مليار لدعم الإصلاحات لتقوية المؤسسات الإنتاجية الوطنية ومبلغ 65.4 مليار دينار لدعم الفلاحة والصيد البحري؛ (و.جمات، 2023، صفحة 77)

البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة ما بين 2005 إلى 2009، حيث تم تخصيص مبلغ 337.2 مليار لدعم التنمية الاقتصادية من إجمالي البرنامج المقدّر بـ 4.202.70 مليار دينار؛

برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، أين تم تخصيص مبلغ 1.566 مليار دينار جزائري للتنمية الاقتصادية بما في ذلك صيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم المؤسسات العمومية، من إجمالي مبلغ البرنامج المقدّر بـ 17.500 مليار دينار (ف.زرواط و أ.مناد محمد، 2015، صفحة 22)؛

البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، بمبلغ إجمالي قدره 22.100 مليار دينار خصصت بالدرجة الأساسية لتنمية الصادرات خارج المحروقات، رفع الاستثمارات بالطاقات المتجددة، تحقيق الأمن الطاقي بإطلاق مشاريع تنقيب جديدة ودعم المؤسسات المصغرة.

■ السياسة النقدية بالجزائر:

اعتمدت السلطات النقدية بعد 1990 وصدر قانون النقد والقرضيات نقدية تتأقلم لتحقيق التوازن بين الطلب النقدي والعرض النقدي أو الكتلة النقدية والأجزاء المقابلة، لذا تذبذبت ما بين التوسع للحد من أثر المزاخمة من جهة والانكماش للحد من التضخم من جهة أخرى بالخصوص وفترات انتعاش أسعار النفط بمهدف تقليص حجم العرض النقدي الناتج عن السياسة المالية التوسعية، هذا بمهدف الحفاظ على المستوى العام للأسعار، كما لجأت لتخفيض سعر الصرف حتى تكتسب المنتجات المحلية ميزة تنافسية عن الأجنبية وتجعل المنتجات الأجنبية أغلى سعرا مقارنة بالمحلية، غير أن شرط نجاح سياسة سعر الصرف لم يتحقق بالحجم المتوقع بالجزائر.

3.2 أثر السياسة المالية والنقدية على ميزان المدفوعات والدخل المحلي الإجمالي بالجزائر وفق نموذج مندل فليمنج:

يعتبر نموذج مندل فليمنج الأشمل حيث يمكن من خلاله دراسة أثر السياسات المالية والنقدية ويعطي أسلوبا واضحا لكيفية الحفاظ على التوازن المتزامن للسوق النقدي، المالي وميزان المدفوعات باقتصاد مفتوح، حيث يمكن مقارنة أثر السياسة المالية التوسعية (تخفيض الضرائب وتقديم الإعانات) لدعم الإنتاج لغرض التصدير بالاقتصاد الجزائري وفق الشكل (03).

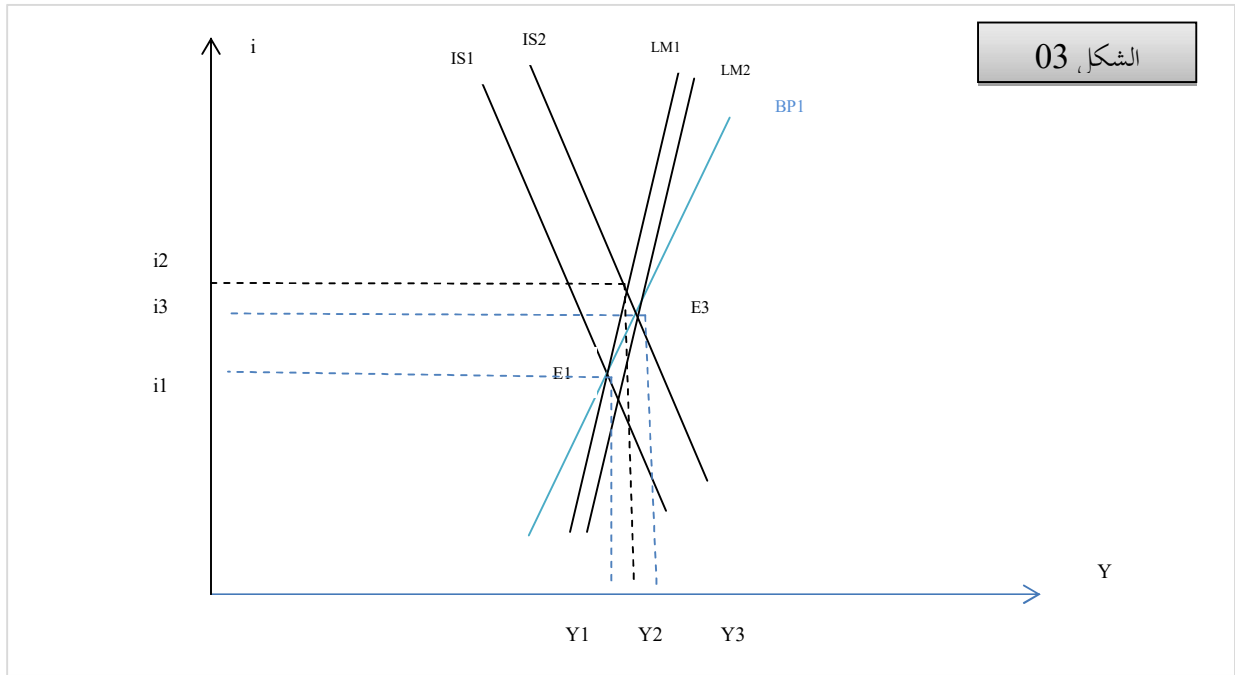
فالاقتصاد الجزائري يتميز بللامرونة في حركة رؤوس الأموال بالإضافة لعدم مرونة جهازه الانتاجي بالدرجة المطلوبة اتجاه التغيرات في أسعار الفائدة كما تبينه خطوط توازنات أسواق النقد (LM)، السلع والخدمات (IS) والتوازن الخارجي (BP) القريبة من العمودية (di/dy قريب من الصفر)؛ (ح.قنوني، 2018، صفحة 92)

فإذا كان الاقتصاد في وضع التوازن E1 دون التشغيل الكامل مثلا، واتخذت الدولة قرار سياسة مالية توسعية فسيؤدي ذلك لانتقال IS1 إلى IS2 ورفع معدل الفائدة من i1 إلى i2، والدخل التوازني من Y1 إلى Y2، ما يضع ميزان المدفوعات في وضعية عجز ناتجة عن عدم جذب رؤوس الأموال من الخارج وعدم مرونة الصادرات اتجاه سياسة الإعانات والتخفيضات الضريبية (ط.لطرش، 2010، صفحة 267)،

هذه الوضعية تستوجب تدخل البنك المركزي عبر سياسة توسعية للحد من أثر المزاخمة، ما ينتج عنها انخفاض معدل الفائدة من i2 إلى i3، وينتقل منحني توازن سوق النقد من LM1 إلى LM2، والوصول لنقطة التوازن E3 ومستوى نمو في الناتج المحلي محدود جدا (Y3-Y1).

فالسياسة المالية التوسعية غير فعالة بشكل كبير، حيث ينتج عن تطبيقها ارتفاع سعر الفائدة الناتج عن نقص في الادخار الكلي أو ما يعرف بأثر المزاخمة ونتيجة لا مرونة الجهاز الإنتاجي فسيكون هذا الأثر كبير.

هذا ما يجعل من التعديلات الهيكلية أمر ضروري لتغيير مرونة الجهاز الانتاجي والتأثير على ميل منحنيات التوازن بالأسواق الثلاثة، ومن خلال ذلك على مستوى الناتج وبذلك على حجم الصادرات.



رغم عدم مرونة الجهاز الإنتاجي بالدرجة المطلوبة غير أن من المهم معرفة درجة المرونة للصادرات اتجاه السياسة المالية والنقدية ولو كانت ضعيفة.

4.2 العلاقة بين السياسة المالية والنقدية الهيكلية وحجم الصادرات:

بينما وضعنا العلاقة الآلية المبينة على النماذج الاقتصادية لتأثير السياسة المالية والنقدية على حجم الصادرات عموماً والصادرات خارج المحروقات بالخصوص، سنتطرق لتأثير السياسة المالية والنقدية من خلال الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها التأثير على مرونة الصادرات اتجاه السياسة الاقتصادية التوسعية، وإمتد أثرها للمدى المتوسط والطويل، المرتبطة بشكل أساسي بتحسين مؤشرات تنافسية الإقتصاد الدولية،

- كمؤشر تطور بنية الإقتصاد الكلي الذي يعتبر ضمان للاستثمارات الاجنبية المباشرة وعامل لجلبها ويندرج ضمن المتطلبات الأساسية للتنافسية؛
- المؤشرات المرتبطة بمحفزات الكفاءة والتي تضمن كفاءة الأسواق السلعية سوق العمل والأسواق المالية بما يضمن شفافية وحرية منافسة الشركات، مرونة انتقال اليد العاملة من قطاع لآخر وإتاحة رأس المال بأقل تكلفة ممكنة، تقيس تحسن مستوى الابتكار والتطور وتضم مؤشرات مصنفة ضمن محورين؛

- المؤشرات المرتبطة بتطور بيئة الأعمال، فوضوح القوانين المتعلقة بالاستثمار واستقرارها يجلب المستثمرين الأجانب والمحليين بما فيها سهولة الحصول على تراخيص الاستثمار وغيرها؛

- الابتكار البحث والتطوير، يهتم المؤشر بقياس مدى تخصيص كل من القطاع الخاص والعام لميزانية لتطوير البحث العلمي، تسهيل التعاون في مجال البحث وحماية الملكية الفكرية؛

■ آليات تحقيق السياسة المالية والنقدية الهيكلية :

عبر انتهاج آليات لتحقيق الإصلاحات المالية والنقدية الهيكلية تتجسد في استراتيجيات ؛

- جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تعرف بأنها تملك شركة أجنبية حصص الملكية أو أسهم صناديق الاستثمار لشركات بالبلد المحلي على أن تفوق قيمة مجموعها 10% من رأس مال الشركة الإجمالي بحسب الدليل السادس لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لصندوق النقد الدولي، أو أرباح معاد استثمارها، مع اعتبارها أحد مكونات دخل الاستثمار بحسب الدخل الأولي لميزان المدفوعات؛ تسمح الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمستثمر بامتلاك حق التصويت والمشاركة في اتخاذ القرارات ما يعكس وضع المدى الطويل لها، والآثار المتوقعة ستكون على جانب تسيير المؤسسة وتدفع الخبرات التكنولوجية وتحسين إنتاجية المؤسسات المحلية؛ تدفق الاستثمارات المباشرة في مجمله يكون إما لدوافع تقليدية تتجسد في البحث عن الموارد والأصول بالعملة الصعبة والكفاءة بالنسبة للبلد الملتقي لها والبحث عن ولوج أسواق جديدة والاستفادة من مزايا انخفاض التكاليف بما فيها اليد العاملة، مستوى الضرائب وتوفر الموارد الأولية للإنتاج بالنسبة للبلد المصدر لها؛

تسمح الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رفع تنافسية المنتجات المحلية ورفع مستوى الصادرات الذي يتجسد من خلال تحسين التحكم بتكنولوجيا الإنتاج ورفع إنتاجية العامل، ما يؤدي لانتقال منحنى إمكانيات الإنتاج لمستويات أعلى وتحسين شروط التبادل ما بين الاقتصاد المحلي والدول الخارجية وارتفاع مستوى المنفعة والرفاهية الكلي؛

وسعت الجزائر لرفع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال سن مجموعة تشريعات بداية من قانون النقد والقرض 10-90 والذي عدله القانون 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001، والمرسوم التنفيذي رقم 90-30 المحدد للشروط المتعلقة بكيفيات تحويل رؤوس الأموال، ثم قانون الاستثمار رقم 93-12 الذي كرس حرية الاستثمار، والأمر 03-01 المتعلق بترقية الاستثمار، كما شهدت المرحلة تعديلات هيكلية مختلفة مرافقة لتوصيات صندوق النقد الدولي، وسجلت بهذه المرحلة تدفقات محدودة بالنظر لعدم تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلية، وشهد الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى معدلاته في الفترة ما بين 2005 إلى 2007 نظرا للتحسن الملحوظ في مؤشرات الاقتصاد الكلي، غير أنه شهد انخفاض في الفترة من 2011 إلى 2017 نتيجة الأزمة العالمية وانخفاض أسعار النفط. (ب. هارون، 2021، صفحة 64)

- المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

يمكن للمؤسسات المحلية تصدير منتجاتها بشكل غير مباشر عن طريق وسطاء ووكلاء تجاريين خارج البلد، كما يمكن تصدير سلع تستعمل كسلع وسيطية لإنتاج منتج نهائي والمشاركة بذلك في سلاسل القيمة العالمية؛

وتعتمد الدراسات الحديثة حول تجارة القيمة المضافة على فكرة التخصص العمودي الذي طوره هاملز وآخرون سنة 2001، والمحددة بأنها قيمة السلع الوسيطة المستوردة المدججة في صادرات دولة ما أو محتوى صادرات بلد ما من السلع المستوردة، ويعكس هذا المقياس جزئيا نسبة المشاركة في سلاسل القيمة فلا يأخذ في الحسبان مراحل الإنتاج التي لا تستخدم المدخلات الأجنبية، كما اقترح Koopman سنة 2010 مؤشر يقيس مشاركة البلد في سلاسل القيمة العالمية وقسم الصادرات الخام لبلد ما إلى القيمة المضافة المحلية DVA، القيمة المضافة بالخارج FVA، والقيمة المضافة المحلية تم تقسيمها وفق حالة الاستعمال أو وجهة التصدير إلى مصدرة كمنتجات تامة، مصدرة كمنتجات وسيطية، مصدرة كمنتجات وسيطية معادة التصدير إلى بلدان خارجية DVX، ومصدرة كمنتجات وسيطية إلى بلدان الأصل الإنتاج (Jaafri, 2021, p. 369).

- إنشاء المناطق الحرة:

يتم وضع مجموعة تحفيزات للمستثمرين بهذه المناطق من خلال تخفيض ضريبة الدخل على المؤسسات، إعفاء من الرسوم الجمركية على الآلات والتجهيزات التي تدخل في إنتاج السلع الموجهة للتصدير، كما شجعت هذه المناطق التمويل لإنشاء منصات تعتمد الذكاء الاصطناعي تساهم في تسهيل عملية الاستيراد والتصدير، وتنقسم المناطق الحرة إلى التجمعات الصناعية لدعم وتنمية الصناعة، المناطق الاقتصادية الخاصة بالشركات

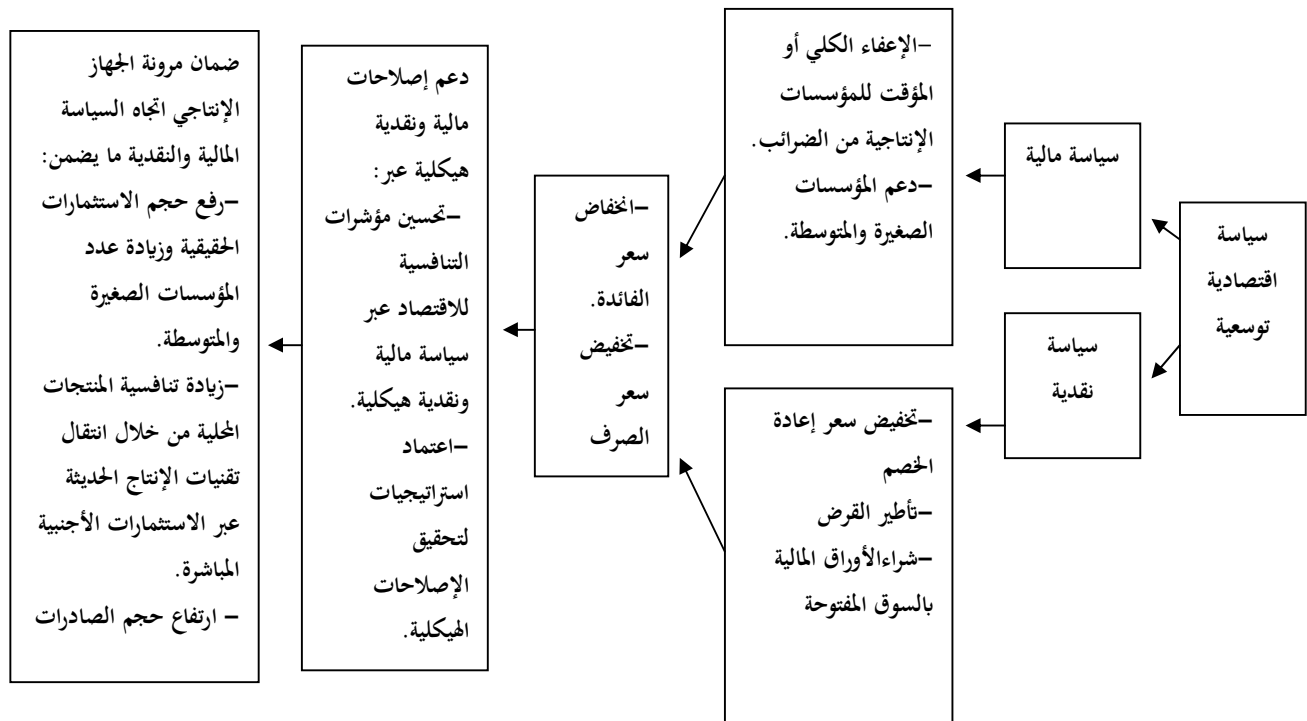
(Industrial Free Zones)، مناطق لأغراض التجارة والتصدير (Free Trade Zones) (Kozul.Richard & others, 2023, (p. 11)

- إنشاء صناديق دعم تمويل المؤسسات الناشئة:

يتم إنشاؤها لتقديم ضمان بالخصوص وتميز الاستثمار بالقطاع الصناعي بدرجة مخاطرة عالية، ما يجعل إقبال رجال الأعمال عليها ينقص، باحثين عن دراسات تسويقية بالإضافة لضمانات، وقد توصل Lerner سنة 1999 إلى أن المؤسسات المستثمرة بالتكنولوجيا الجديدة والمستفيدة من إعانات الحكومة تسجل نمو أكبر بالمبيعات، كما أن المؤسسات الناشئة المستثمرة بالتكنولوجيات الجديدة تواجه صعوبة في إيجاد التمويل الخارجي اللازم حسب دراسة Stiglitz 1984 ما يجعلها تواجه مشكل عدم توفر السيولة (Woo Seok Jang and Woojing Chang, 2018, p. 11).

5.2 خلاصة :

يمكن تلخيص تأثير السياسة المالية والنقدية على الصادرات من خلال المخطط التالي؛



فإرفاق السياسة المالية والنقدية بالتوسعية بإصلاحات هيكلية عبر اعتماد الاستراتيجيات المذكورة يضمن زيادة حجم الاستثمارات المتزامن مع ارتفاع تنافسية الاقتصاد الدولية، فتتمكن المؤسسات المحلية من الإنتاج بتكاليف أقل والبيع بأسعار تنافسية والوصول للاقتصاديات السلمية التي تضمن ارتفاع الإنتاج مع انخفاض التكاليف، ويتم بذلك التكفل بالطلب المحلي ثم التوجه إلى التصدير.

3 الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية والنقدية على الصادرات بالجزائر:

1.3 النموذج القياسي المقترح :

يقترح نموذج ARDL لأنه يجمع بين دمج التقلبات القصيرة الأجل بالعلاقة الطويلة الأجل، ما بين الصادرات خارج المحروقات (X) كمتغير داخلي والمتغيرات الخارجية المعبر عنها في السياسة المالية الممثلة بالنفقات العامة (G) ومتغيرات السياسة النقدية الممثلة الكتلة النقدية (M2)، حيث أدخل الوعاريتم على المتغيرات لإزالة أثر الوحدات المختلفة للمتغيرات ولتكون أكثر دلالة إحصائية، لتوضيح إمكانية وجود تكامل مشترك ما بين السلاسل الزمنية المذكورة، في مرحلة أولية دون إدخال أثر الاستثمارات المباشرة، ثم إضافة IDE في المرحلة الثانية لمتغيري السياسة المالية والنقدية، تم استثناء متغيرة سعر الصرف لعدم تحقق شرط منهج المرونات وشرط مارشال ليرنر الأولي لتطبيقها ونجاحها.

ويناسب نموذج ARDL السلاسل الزمنية المختلطة المتكاملة من الدرجة I(0) و I(1). (ب.هارون، 2021، صفحة 72) ويكون النموذج من الشكل:

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^p \theta_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^k \sum_{i=0}^q \beta_{ij} X_{j,t-i} + \varepsilon_t$$

ويشار إليه بنموذج ARDL(p, q1, q2, ...)

(p) فترات إبطاء المتغير التابع Y الممكنة، (q1, q2, ...) فترات إبطاء المتغيرات المستقلة، (k) عدد المتغيرات المستقلة.

2.3 مراحل الدراسة وفق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة ARDL:

للوصول للنموذج القياسي يجب المرور بالمراحل التالية:

- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستعمال اختبار ديكي فولر الممتد ADF (م. شبيخي، 2011، صفحة 210)؛

- إجراء اختبار التكامل المشترك وفق منهج اختبار الحدود الذي تقيس عدم وجود تكامل مشترك بفرضية العدم مقابل وجود تكامل مشترك بالفرضية البديلة من مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة مع الحدود العليا والدنيا بالقيم الحرجة الجدولية الخاصة بـ Pesaran (2001)، ومعادلة الاختبار من الشكل:

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p-1} \gamma_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=1}^k \sum_{i=0}^{q-1} \beta_{ij} \Delta X_{j,t-i} + \rho Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \delta_j X_{j,t-1} + \varepsilon_t$$

- تقدير المعاملات الطويلة الأمد بطريقة المربعات الصغرى للانحدار المتعدد؛

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM الذي يكتب من الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p-1} \gamma_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=1}^k \sum_{i=0}^{q-1} \beta_{ij} \Delta X_{j,t-i} - \phi ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث (ECT_{t-1}) متغير الأخطاء العشوائية الناتجة عن تقدير العلاقة في المدى الطويل بفترة إبطاء واحدة، ويعبر عن سرعة التعديل من الأجل القصير للأجل الطويل، و(ϕ) معامل سرعة التعديل الذي يجب أن يكون سالب حتى تكون هناك قوة جذب نحو الأجل الطويل. (ن. جلوي و م. مقران، 2019)

- في حالة وجود تكامل مشترك ووجود قوة جذب للتقلبات قصيرة المدى نحو سيرورة طويلة الأمد بمعامل سالب، تشخيص النموذج من خلال إجراء اختبار الارتباط الذاتي للبواقي واختبار عدم ثبات التباين بالإضافة لاختبار ثبات النموذج أو دراسة الاستقرار الهيكلي للمعالم المقدرة. (ع.بسيوني، 2022، صفحة 828)

3.3 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات :

بينت نتائج برنامج ايفيوز 10 لاستقرارية السلاسل الزمنية بنموذج ADF استقرار السلسلة الزمنية للصادرات خارج المحروقات $LN(X)$ عند الفرق الأول $I(1)$ ، واستقرار السلاسل المتعلقة بمتغيرات كل من الإنفاق الحكومي $LN(G)$ ، الكتلة النقدية $LN(M2)$ والاستثمارات الأجنبية المباشرة $LN(IDE)$ عند المستوى $I(0)$. (انظر الملحق رقم 02)

4.3 النموذج القياسي ARDL لأثر السياسة المالية والنقدية على الصادرات خارج المحروقات:

دراسة وجود التكامل المشترك:

أولاً يتم تقدير النموذج دون إدخال الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد اختير النموذج $ARDL(4,2,3,4)$ بناءً على أدنى قيمة لمعيار $akaike$ ، من بين 500 نموذج مدرّوس بالبرنامج، ثم يتم اختبار الحدود. توضح النتائج عدم وجود قابلية التكامل المشترك للمتغيرات حيث إحصائية فيشر (1.690) أقل من قيمتها عند المستوى الأول بمستوى ثقة 5%، ومنه عدم وجود علاقة سيرورة طويلة الأمد بين المتغيرات. (انظر الملحق رقم 03)

5.3 نموذج ARDL لأثر السياسة المالية والنقدية والاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصادرات خارج المحروقات:

دراسة وجود التكامل المشترك:

أولاً يتم تقدير النموذج وقد اختير النموذج $ARDL(4,2,3,4)$ بناءً على أدنى قيمة لمعيار $akaike$ ، من بين 500 نموذج مدرّوس بالبرنامج، ثم يتم اختبار الحدود. إحصائية فيشر (7.368202) أكبر من قيمتها عند المستوى الأول بمستوى ثقة 5%، ومنه إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. (انظر الملحق رقم 04) تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

أوضحت نتائج ايفيوز 10 أن معامل تصحيح الخطأ بإشارة موجبة ومنه عدم وجود قوة جذب نحو المدى الطويل بعلاقة سيرورة طويلة الأمد بين مستوى الصادرات خارج المحروقات وتأثير أدوات السياسة المالية والنقدية، هذا ما يتطابق والتحليل النظري المبين أعلاه الذي وضع عدم مرونة الجهاز الانتاجي الجزائري اتجاه سعر الفائدة كهدف وسيطي ناتج عن تأثيرات السياسة المالية والنقدية، فمن خلال النموذج القياسي تبين عدم ارتباط، بالرغم من تحسين النموذج عند إدخال الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (انظر الملحق رقم 05)

6.3 العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والاستثمارات الخارجية المباشرة وفق نموذج ARDL:

ندرس إمكانية وجود تكامل مشترك وسيرورة طويلة الأمد ما بين الصادرات والاستثمارات المباشرة، وباعتبار السلسلة الزمنية للصادرات مستقرة بعد الفرق الأول وسلسلة الاستثمارات المباشرة مستقرة عند المستوى فنستعمل نموذج ARDL كذلك لوجود علاقة ديناميكية قصيرة الأمد وسيرورة طويلة الأمد بينهما.

دراسة وجود تكامل مشترك:

أولا يتم تقدير النموذج وقد اختير النموذج $ARDL(4,2)$ بناء على أدنى قيمة لمعيار $akaike$ من بين 20 نموذج مدرّوس، ثم يتم اختبار الحدود.

إحصائية فيشر (12.40416) أكبر من قيمتها عند المستوى الأول بمستوى ثقة 5%، ومنه إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. (انظر الملحق رقم 06)

تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بينت نتائج إيفيز 10 أن معامل قوة الجذب نحو المدى الطويل موجب، ما يدل على عدم وجود سيرورة طويلة الأمد ما بين الصادرات خارج المحروقات والاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ (انظر الملحق رقم 07)

هذا بالرغم من وجود علاقة ارتباط معنوية ما بينها في الأجل القصير. (انظر الملحق رقم 08)

4 الخلاصة :

بينت نتائج الدراسة القياسية عدم وجود علاقة طويلة الأمد ما بين الصادرات والسياسة المالية النقدية التي تؤثر عبر قنوات سعر الفائدة وسعر الصرف، فالسياسة المالية التوسعية كما سبق توضيحه بالجانب النظري تؤثر من خلال زيادة الانفاق الحكومي بدعم المؤسسات الإنتاجية وتخفيض العبئ الضريبي عليها أو إعفائها كلية، والنقدية من خلال تخفيض سعر الفائدة المعبر عن تكلفة إقتراض رأس المال وسعر الصرف حتى تكتسب المنتجات المحلية ميزة سعرية تنافسية مقارنة بالأجنبية، ما يشجع الاستثمار وزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن من تحقيق التنوع الاقتصادي، فتحقق أثر السياسة المالية والنقدية على حجم الصادرات يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي برفع حجم الاستثمار الحقيقي من جهة والقدرة التنافسية الدولية لمنتجات البلد ما يقلل من حجم الاستثمارات المتعثرة، ما يفرض إرفاق السياستين التوسعتين بإصلاحات اقتصادية هيكلية كرفع مؤشرات تنافسية الاقتصاد المتعلقة بالانفتاح التجاري من خلال إنشاء مناطق حرة تسمح بالاندماج ومشاركة الاقتصاد المحلي بسلاسل القيمة، جاذبية الاستثمار التي ترفع حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة، مؤشر كفاءة الأسواق وغيرها؛

غير أن إدخال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنموذج القياسي حسن من النموذج دون أن يؤكد وجود علاقة طويلة الأمد ما بين الصادرات والمتغيرات الخارجية بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالنظر لمعنوية معامل الارتباط للانحدار البسيط ما بين الصادرات خارج المحروقات والاستثمارات الخارجية المباشرة فإن خيار الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتبر الأنجح من بين الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية اللازمة لتحقيق مرونة الصادرات تجاه السياسة المالية والنقدية وامتداد أثرها بالمدى الطويل.

5 الملاحق:

الملحق رقم 01: المصدر (تقارير بنك الجزائر، البنك الدولي)

السنة	الاستثمارات المباشرة بالجزائر بالدولار IDE	LN(IDE)	الكتلة M2 النقدية بالمليار دج	LN(M2)	G (الانفاق العام) بالمليار دج	LN(G)	الصادرات X خارج المحروقات بالمليار دج	LN(X)
1990	334 915,00	12,72	343,00	5,8377	136,50	4,9163	4,751344	1,5584
1991	11 638 686,00	16,27	415,20	6,0288	212,10	5,3571	8,679584	2,1610
1992	30 000 000,00	17,22	515,90	6,2459	420,10	6,0405	10,93585	2,3920
1993	1 000,00	6,91	627,40	6,4416	476,60	6,1667	14,01018	2,6398

2,3530	10,51656	6,3391	566,30	6,5842	723,60	6,91	1 000,00	1994
3,1707	23,82445	6,6328	759,60	6,6841	799,60	6,91	1 000,00	1995
3,4919	32,84832	6,5856	724,60	6,8239	919,60	19,41	270 000 000,00	1996
3,6085	36,912448	6,7395	845,10	6,9866	1 082,00	19,38	260 000 000,00	1997
3,1055	22,319338	6,7750	875,70	7,1608	1 288,00	20,22	606 600 000,00	1998
3,3067	27,294602	6,8687	961,70	7,2917	1 468,00	19,49	291 600 000,00	1999
3,7933	44,401571	7,0717	1 178,10	7,4141	1 659,20	19,45	280 100 000,00	2000
3,7674	43,268176	7,1861	1 321,00	7,8134	2 473,50	20,83	1 110 000 000,00	2001
3,8838	48,606569	7,3464	1 550,60	7,9730	2 901,50	20,78	1 060 000 000,00	2002
3,5939	36,375509	7,4766	1 766,20	8,1015	3 299,50	20,27	637 853 027,00	2003
3,8770	48,280501	7,5453	1 891,80	8,2009	3 644,40	20,60	884 749 028,00	2004
3,9943	54,286104	7,6266	2 052,00	8,3115	4 070,40	20,87	1 160 000 000,00	2005
4,4078	82,090658	7,8051	2 453,00	8,4821	4 827,60	21,33	1 840 000 000,00	2006
4,2193	67,988186	8,0418	3 108,20	8,6986	5 994,60	21,25	1 690 000 000,00	2007
4,5044	90,41592	8,3407	4 191,00	8,8474	6 956,00	21,69	2 640 000 000,00	2008
4,0241	55,92873	8,3537	4 246,00	8,8781	7 173,10	21,73	2 750 000 000,00	2009
4,2789	72,159076	8,4044	4 466,90	9,0217	8 280,70	21,56	2 300 000 000,00	2010
4,4873	88,885174	8,6748	5 853,60	9,2032	9 929,20	21,73	2 750 000 000,00	2011
4,4905	89,166285	8,8619	7 058,10	9,3070	11 015,10	21,13	1 500 000 000,00	2012
4,4074	82,0575	8,7035	6 024,10	9,3878	11 941,50	21,25	1 690 000 000,00	2013
4,9648	143,277	8,8531	6 995,70	9,5242	13 686,80	21,13	1 500 000 000,00	2014
5,0795	160,695	8,9433	7 656,30	9,5255	13 704,50	-	- 537 792 921,00	2015
5,0416	154,724	8,9852	7 984,20	9,5336	13 816,30	21,22	1 640 000 000,00	2016
5,0579	157,2596	8,8368	6 883,20	9,6141	14 974,60	20,93	1 230 000 000,00	2017
5,5546	258,423	8,9531	7732,1	9,7194	16 636,70	21,11	1 470 000 000,00	2018
5,5087	246,8364	8,9543	7741,3	9,7115	16 506,60	21,05	1 380 000 000,00	2019
5,5339	253,1334	8,8397	6902,9	9,7836	17 740,00	20,85	1 140 000 000,00	2020
6,2891	538,6500	8,9131	7428,7	9,9079	20 087,50	20,58	869 151 162,00	2021

الملحق رقم 02: ملخص نتائج ايفيز 10 لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية (ADF)

المتغير	المستوى	إحصائية ستودنت (t)	القيم الحرجة			استقرارية السلسلة (السلسلة مستقرة إذا $t.cal > t.tab$)
			10%	5%	1 %	
LN(X)	I(0)	-1.117030	-2.619160	-2.96041	-3.661661	ليست مستقرة عند المستوى
	I(1)	-5.566393	-2.625121	-2.971853	-3.689194	مستقرة عند الفرق الأول
LN(G)	I(0)	-4.069095	-2.619160	-2.960411	-3.661661	مستقرة عند المستوى
LN(M2)	I(0)	-5.567651	-2.619160	-2.96041	-3.661661	مستقرة عند المستوى
LN(IDE)	I(0)	-3.066890	-2.638754	-2.998064	-3.752946	مستقرة عند المستوى

الملحق رقم 03: نتائج ايفيوز 10 لاختبار الحدود للنموذج دون تأثير LN(IDE)

الفرضية الصفرية: لا يوجد تكامل مشترك (Null Hypothesis: No levels relationship)			اختبار الحدود (F-Bounds Test)	
الحدود من الدرجة I(1)	الحدود من الدرجة I(0)	المعنوية الإحصائية (Signif)	القيمة (Value)	الاختبار الإحصائي (Test Statistic)
	Asymptotic: n=1000			
3.35	2.63	10%	7.368202	إحصائية فيشر (F-statistic)
3.87	3.1	5%	3	k
4.38	3.55	2.5%		
5	4.13	1%		

الملحق رقم 04: نتائج ايفيوز 10 لاختبار الحدود للنموذج بتأثير LN(IDE)

الفرضية الصفرية: لا يوجد تكامل مشترك (Null Hypothesis: No levels relationship)			اختبار الحدود (F-Bounds Test)	
الحدود من الدرجة I(1)	الحدود من الدرجة I(0)	المعنوية الإحصائية (Signif)	القيمة (Value)	الاختبار الإحصائي (Test Statistic)
	Asymptotic: n=1000			
3.2	2.37	10%	7.368202	إحصائية فيشر (F-statistic)
3.67	2.79	5%	3	k
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		

الملحق رقم 05: نتائج ايفيوز 10 لنموذج تصحيح الخطأ بتأثير LN(IDE)

ARDL Error Correction Regression				
المتغير التابع D(X)				
النموذج المختار ARDL(4, 3, 2, 4)				
العينة 1990 2021				
Included observations: 28				
نموذج تصحيح الخطأ ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0002	-5.617035	0.118495	-0.665591	D(X(-1))
0.0200	-2.717383	0.117376	-0.318956	D(X(-2))
0.0349	-2.405034	0.106341	-0.255754	D(X(-3))
0.0006	4.733776	0.256621	1.214787	D(G)
0.0001	-6.150087	0.234895	-1.444624	D(G(-1))
0.0084	-3.200656	0.190931	-0.611103	D(G(-2))
0.1182	-1.695019	1.40E-06	-2.37E-06	D(M2)
0.0084	-3.206925	1.39E-06	-4.46E-06	D(M2(-1))
0.0074	3.275653	0.015728	0.051520	D(IDE)
0.8388	0.208294	0.009365	0.001951	D(IDE(-1))
0.0077	-3.254124	0.009047	-0.029439	D(IDE(-2))
0.1569	-1.519089	0.011309	-0.017179	D(IDE(-3))
0.0000	7.087859	0.025307	0.179374	CointEq(-1)*

الملحق رقم 06: نتائج ايفيوز 10 لاختبار الحدود لنموذج العلاقة بين الصادرات والاستثمارات المباشرة

Null Hypothesis: No levels (الفرضية الصفرية: لا يوجد تكامل مشترك) (relationship)			اختبار الحدود (F-Bounds Test)	
الحدود من الدرجة I(1)	الحدود من الدرجة I(0)	المعنوية الإحصائية (Signif)	القيمة (Value)	الاختبار الإحصائي (Test Statistic)
	Asymptotic: n=1000			
3.51	3.02	10%	12.40416	إحصائية فيشر (F-statistic)
4.16	3.62	5%	1	k
4.79	4.18	2.5%		
5.58	4.94	1%		

الملحق رقم 07: نتائج ايفيز 10 لنموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين الصادرات والاستثمارات المباشرة

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(X)				
Selected Model: ARDL(4, 2)				
Sample: 1990 2021				
Included observations: 28				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	-5.069462	0.171896	-0.871421	D(X(-1))
0.0005	-4.174453	0.171447	-0.715698	D(X(-2))
0.0032	-3.350971	0.149346	-0.500453	D(X(-3))
0.8532	-0.187415	0.021711	-0.004069	D(IDE)
0.0050	3.152197	0.015591	0.049146	D(IDE(-1))
0.0000	6.397946	0.033070	0.211581	CointEq(-1)*

الملحق رقم 08: نتائج ايفيز 10 لنموذج الانحدار لعلاقة الصادرات بالاستثمارات المباشرة

Dependent Variable: X				
Method: Least Squares				
Date: 11/21/24 Time: 14:18				
Sample: 1990 2021				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	26.72168	0.007825	0.209094	IDE
4.017094	Meandependent var		0.376594	R-squared
1.091463	S.D. dependent var		0.376594	Adjusted R-squared
2.571108	Akaike info criterion		0.861776	S.E. of regression
2.616912	Schwarz criterion		23.02237	Sumsquaredresid
2.586290	Hannan-Quinn criter.		-40.13772	Log likelihood
			0.636085	Durbin-Watson stat

6 قائمة المراجع:

• المؤلفات:

عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)؛

- ط. لطرش، الاقتصاد النقدي و البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)؛
- م. شبيخي، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر، (الجزائر: دار الحامد للنشر، 2011) (2011)؛
- م. هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، (الأردن-عمان: دار جرير للنشر، 2006)؛
- ح. قنوني، البسيط في الاقتصاد الكلي، researchgate، (الجزائر-جامعة معسكر: researchgate، 2018)؛
- Caron Mathieu, Budget et politique budgétaire, Breal, (France : Breal, 2007) ;
- الأطروحات:
 - و. جمات، تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2023؛
 - المقالات:
- Wallace.oates, The theory of finance public in a federal system, canadian journal of economics, vol 1, no 1, Fev 1968, p37-54;
- Jaun pisan, Agnès Bénassy ,Benoit Coeuré ,Pierre Jaquet , Politique économique, (France : de boeck, 2012) ;
- Woo Seok Jang and Woojing Chang, Impact of financial support system on technology innovation, Journal of Technology Management and Innovation, issu1 vol3, p10-16;
- Mourad Zenasni et Islam Jaafri, participation du maroc aux chaines de valeur mondiales et implications sur le commerce extérieur, international journal of accounting finance auditing management and economics, anv 2021, p363-376 ;
- Richard Kozul and Others, The role of china's pilot free trade zones in promoting institutional innovation, United Nations conference trade UNCTAD, Mai 2023, p1-26;
- ب. هارون، تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية-ج باتنة، المجلد22، العدد01، ديسمبر 2020، ص59-82؛
- ف. مختاري، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد01، جوان 2018، ص12-30؛
- ع. بسيوني، المفاضلة بين النموذج الخطي و النموذج العير خطي للانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة، مجلة التجارة والتمويل جامعة طنطا، ديسمبر 2022، العدد04، ص821-855؛
- ف. زرواط و أ. مناد محمد، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014، مجلة المالية والأسواق، مارس 2015، المجلد02، العدد01، ص1-32؛
- المداخلات:
- ن. جلولي و م. مقران، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي، تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية، 14 نوفمبر 2019، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر؛
- مواقع الانترنت:
- الموقع الرسمي لوزارة المالية (2022)، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، <https://www.mfdgi.gov.dz>؛
- الموقع الرسمي لوزارة التجارة (05 أكتوبر، 2023)، وزارة التجارة الجزائرية، <https://www.commerce.gov.dz>؛
- م. المحاسبة (2022)، تقرير مجلس المحاسبة. الجزائر 2022، المجلس الوطني للمحاسبة، <https://www.comptes.gov.dz>؛